الأمم المتحدة

A/C.3/73/SR.9

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
23 November 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد سايكال ..... (أفغانستان)
فيما بعد: السيد كوفاتشيك (نائب الرئيس) ..... (سلوفاكيا)
فيما بعد: السيد سايكال (الرئيس) ..... (أفغانستان)

المحتويات

البند ٢٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (*تابع*)

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-16683 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠.

البند ٢٩ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (*تابع*) (A/73/38 و A/73/263 و A/73/266 و A/73/285 و A/73/294 و A/73/301)

١ - **السيدة لودهي** (باكستان): قالت إن الالتزام العالمي بالنهوض بحقوق المرأة أوجد بيئة تتمتع فيها المرأة بفرص أكبر، وتصبح أكثر تمكنا من الناحية الاقتصادية. وأضافت أن المشاركة المجدية للمرأة في الأنشطة الإنمائية معروف أن لها أثر مضاعف على كامل نطاق أهداف التنمية المستدامة، من الحد من الفقر إلى تحسين معايير الصحة العامة والتعليم.

٢ - وأوضحت أن النساء ناشطات في الحياة السياسية والعامة الباكستانية منذ بدء النضال من أجل الاستقلال. وقد انتخبت باكستان أول امرأة تتولى منصب رئيسة الوزراء في العالم الإسلامي، وتعمل المرأة فيها رئيسة للمجالس التشريعية الوطنية والإقليمية، وقاضية، ورئيسة للمصرف المركزي، وقائدة طائرة، وضابطة عسكرية. وأردفت بقولها إن باكستان، بوصفها طرفا في العديد من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة، أطلقت خطة عمل وطنية للمرأة كمتابعة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم. وقالت إن تمكين المرأة يشكل أولوية في خطة الحكومة الجديدة الطموحة، وأن نصف أمنائها البرلمانيين من النساء.

٣ - **السيدة أندوجار** (الجمهورية الدومينيكية): قالت إن الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لعام ٢٠٣٠ التي يطبقها بلدها تعمم المساواة بين الجنسين في جميع السياسات والخطط والمشاريع. وأضافت أن الجمهورية الدومينيكية تشجع المساواة بين الجنسين عن طريق جملة أمور منها سياسات المساواة في الأجور، وتوفير التدريب للمرأة على التكنولوجيا، والإجازة الوالدية المدفوعة الأجر، والأطر القانونية والسياساتية للقضاء على التحرش الجنسي في مكان العمل. وأوضحت أنه من أجل تعزيز الفرص المتاحة للمرأة، تطبق حكومتها نظام منح ختم المساواة بين الجنسين للمؤسسات العامة والخاصة من أجل تعزيز الفرص المتاحة للمرأة، وهي قد أطلقت بوابة على شبكة الإنترنت لرائدات الأعمال الحرة. وتشعّل وزارة شؤون المرأة مركزا للتثقيف الصحي للمراهقين يقدم خدمات شاملة، بما في ذلك التثقيف الجنسي والمعلومات المتعلقة بالوقاية من الحمل، وكذلك خط ساخن لمكافحة العنف العائلي يعمل ٢٤ ساعة. وعلاوة على ذلك، تعمل المدارس الدومينيكية من أجل تغيير مواقف الفتيان إزاء الذكورة. ومن أجل تحسين البيانات والإحصاءات المتعلقة بالمساواة أنشأت الجمهورية الدومينيكية مؤخرا مرصدا وطنيا للمساواة بين الجنسين من أجل جمع وتحليل البيانات المتعلقة بوضع المرأة في مجالات العمالة والتعليم والصحة والمجالات الأخرى. وفي الختام، أثنت على الأمين العام على تحقيق التكافؤ بين الجنسين في قيادة الأمم المتحدة، ورحبت بانتخاب رابع امرأة تشغل منصب رئيسة الجمعية العامة.

٤ - **السيد مولينا لينياريس** (غواتيمالا): قال إن وفد بلده يرحب بانتخاب ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس رئيسة للجمعية العامة، وإنه يتطلع إلى المناقشة المفتوحة القادمة لمجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، مما يدل على الأهمية الفائقة التي توليها الدول الأعضاء لهذا الموضوع. وأضاف أن غواتيمالا تعمل على تحسين فرص لجوء النساء إلى القضاء وإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضدهن، بما في ذلك قتل الإناث، وذلك استنادا إلى التوصيات الواردة في الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW/C/GTM/CO/8-9) لعام ٢٠١٧.

٥ - وأشار إلى الاهتمام الذي توليه حكومة بلده إلى الجوانب التقنية من الاستراتيجية الوطنية بشأن المرأة، فقال إنها تواجه تحديات هائلة من أجل سد ثغرات عدم المساواة وعدم الإنصاف، ولا سيما في حالة النساء الريفيات، وكثير منهن من الشعوب الأصلية. وتشمل الأدوات التي تستخدمها في مجال السياسة العامة المبادئ التوجيهية المتعلقة بتعزيز قدرات المرأة على المشاركة في صنع القرار وفي الحياة السياسية. وأضاف أنها تدرك الحاجة إلى مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على سياسات الحماية الاجتماعية ومواءمتها، وعلى وضع استراتيجيات الحد من الفقر وتعزيزها، ووضع السياسات الرامية إلى تحسين فرص الحصول على الائتمان والتكنولوجيا والتدريب والمعلومات عن الأسواق. وفي الختام، وجه الشكر إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) على المساعدة المستمرة التي تقدمها إلى المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني.

٦ - **السيد هيرميدا كاستيو** (نيكاراغوا): قال إن حكومة بلده ملتزمة بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وبالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وبما على نيكاراغوا من التزامات دولية بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٧ - وأضاف أن المرأة تقوم بدور مركزي في التغيرات التي تحدث في نيكاراغوا. ويرجع ما تتمتّع به من وجود متزايد البروز في المناصب القيادية إلى الجهود المتواصلة التي تُبذل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتنفيذ دستور نيكاراغوا والمعاهدات الدولية. فعلى سبيل المثال، فإن أكثر من نصف الموظفين الحكوميين وشاغلي مناصب البلديات من النساء، وذلك نتيجة لقانون يلزم الأحزاب السياسية بإدراج عدد متساو من الرجال والنساء في قوائم مرشحيها. وإضافة إلى ذلك، تتمتع النساء وأسرهن بنوعية حياة أفضل نتيجةً لنموذج ''الإيمان والأسرة والمجتمع''، كما أمكن تقليص معدل وفيات الأمهات من خلال تحسين الرعاية الصحية المقدمة للنساء الريفيات. وقال إن التقدم الذي أحرزته نيكاراغوا في سد الفجوة بين الجنسين تم الاعتراف به دوليا، بما في ذلك من المنتدى الاقتصادي العالمي.

٨ - **السيد شاكيروف** (كازاخستان): قال إن بلده حقق تقدما سريعا منذ استقلاله في عام ١٩٩١ نظرا لأن المرأة عنصر أساسي في جميع خططه الوطنية. وأضاف أن جميع الإجراءات الحكومية ترمي إلى ضمان حقوق المرأة على قدم المساواة في الموارد الاقتصادية والتعليم والرعاية الصحية، بما فيها رعاية الصحة الإنجابية، وكذلك التغذية، والخدمات الاجتماعية، وامتلاك الأراضي وأشكال الأملاك الأخرى والتحكم فيها، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء ذوات الإعاقة والريفيات والمنتميات إلى الأقليات العرقية. ومع ذلك فإن كازاخستان، شأنها شأن جميع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، تواجه ثغرة في التنفيذ تحاول سدها من خلال عدد من البرامج والخدمات.

٩ - وقال إن كازاخستان تتحرك تدريجيا نحو استراتيجيات تراعي المنظور الجنساني. ويهدف البلد إلى تمكين المرأة من خلال التعليم والتمكين الاقتصادي والقوانين الملائمة. وأضاف أن الشابات الموهوبات يتلقين منحا أكاديمية للدراسة في الجامعات الأولى في العالم، وأن عدد النساء يفوق عدد الرجال في الجامعات المحلية. ولا يزال الحصول على الائتمان البالغ الصغر يتسبب في ازدياد عدد المشتغلات بالأعمال الحرة، وانتخبت أعداد متزايدة من النساء لشغل مناصب حكومية وبرلمانية وأكاديمية. وذكر أنه يجري تدريب النساء وتوظيفهن في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة. وقد قامت كازاخستان أيضا بسنّ تشريعات لمنع العنف ضد المرأة والاعتداء الجنسي والاتجار بالنساء وأشكال الرق الحديثة، والتصدي لها.

١٠ - **السيدة ديف** (الهند): قالت إن بلدها فخور بأن أول امرأة انتخبت لتشغل منصب رئيس الجمعية العامة كانت من الهند. وهو يعلق أهمية قصوى على تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار، وهو بصدد الانتقال من تنمية المرأة إلى التنمية التي تقودها المرأة من خلال تخصيص مقاعد للمرأة في الحكومة المحلية. ويقع تمكين المرأة في صميم الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأوضحت أن المرأة هي أكبر الجهات المستفيدة مباشرة من البرامج الحكومية المخصصة للأسر الفقيرة، وأن هناك أعداد متزايدة من النساء اللاتي لديهن حسابات مصرفية، الأمر الذي يتيح لهؤلاء النساء وأسرهن الحصول على القروض واستحقاقات الضمان الاجتماعي والتأمين. وتم تنظيم حملة لتعزيز قيمة الطفلة. وتم مؤخراً تمديد إجازة الأمومة المدفوعة الأجر إلى ٢٢ أسبوعاً، ويتعين الآن على المنظمات التي تضم ٥٠ موظفاً أو أكثر أن تكون لديها دار حضانة. وقالت إنه لتعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد، حصلت ٥٠ مليون امرأة على وصلات غاز طهي مجاناً، ويجري تركيب المزيد من مراحيض الفتيات في المدارس.

١١ - وتطرقت إلى مسألة العنف ضد المرأة، فأوضحت أن القانون الهندي يجرم جميع أشكال هذا العنف، بما في ذلك التحرش الجنسي والتلصص والملاحقة والتحرش الجنسي، ويوفر مراكز جامعة وخطوط مساعدة للنساء الضعيفات واللواتي يتعرضن للضرب. وقالت إن الهند لديها أيضا ضمانات قانونية ضد زواج الأطفال والعنف العائلي، ويجري اتخاذ خطوات من أجل تخصيص ثلث مناصب قوات الشرطة للنساء. وفي الواقع، كانت الهند أول بلد ينشر وحدة شرطة نسائية بالكامل في إطار بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

١٢ - وقالت إن وفد بلدها يثني على تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الإدارة العليا للأمم المتحدة، ويؤيد تأييدا تاما نهج الأمين العام القاضي بعدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين في المنظمة. وقالت إن الهند ستظل محتفظة بريادتها على صعيد الاجراءات المتعددة الأطراف المتخذة من أجل تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين.

١٣ - **السيد غارسيا باز إي مينيو** (إكوادور): قال إن بلده لديه إطار قانوني متين بشأن حقوق المرأة، بما في ذلك دستور يعترف بالمساواة بين الجنسين. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، تمت زيادة تعزيز ذلك الإطار عن طريق بدء سريان قانون أساسي بشأن العنف ضد المرأة. وعلاوة على ذلك، سحبت إكوادور مؤخرا جميع تحفظاتها على برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتمشيا مع خطة عام ٢٠٣٠، تقوم حكومة بلده بتنفيذ خطة إنمائية وطنية تعمم

منظورا جنسانيا عبر جميع أهدافها وسياساتها ومبادئها التوجيهية، وتحدد مجموعة متماسكة من الإجراءات من أجل تحسين نوعية حياة المرأة في انسجام مع الطبيعة.

١٤ - وأضاف أن حكومة إكوادور تعمل على منح المرأة والرجل فرصا متكافئة للوصول إلى جميع مستويات التعليم، وأنها أدرجت منظورا جنسانيا في جميع السياسات العامة المتعلقة بالرعاية الصحية. وقال إن برامجها الرامية إلى مكافحة البطالة والعمالة الناقصة تعالج مسألة الحد من الفجوات في الأجور، وتُكفل مساواة المرأة مع الرجل بموجب القانون الأساسي بشأن العمليات الانتخابية والمنظمات السياسية. واختتم بأن وزارة الخارجية في إكوادور كانت أول من يعتمد سياسة مساواة بين الجنسين خاصة بها في المنطقة.

١٥ - **السيدة زابيا** (إيطاليا): قالت إنها ملتزمة، بصفتها أول ممثلة دائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة ودبلوماسية، بالعمل مع الوفود من أجل تعزيز النهوض بالمرأة، الذي هو من أولويات إيطاليا على الصعيد الدولي. وقالت إن وفد بلدها اضطلع بدور نشط في التفاوض بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، وبشأن تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وفي عام ٢٠١٨، وسعيا منها إلى ترجمة سياساتها إلى إجراءات، زادت إيطاليا تمويلها الأساسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأكدت مساهمتها في البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة المعنون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث: التعجيل بإحداث التغيير.

١٦ - وأضافت أن إيطاليا شريك في الدعوة إلى العمل من أجل توفير الحماية من العنف الجنساني في حالات الطوارئ، وهي قد شجعت إدراج أحكام محددة لمنع العنف الجنسي والتصدي له في ولايات بعثات حفظ السلام خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن. وقالت إنها عضو في منتدى القادة المعني بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في عمليات الأمم المتحدة؛ وأنها وقّعت على الاتفاق الطوعي ذي الصلة، وأنها من كبار المساهمين في الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وإضافة إلى ذلك، فهي قد زودت حفظة السلام بمجموعة واسعة من النماذج التدريبية، بما في ذلك بشأن منع العنف الجنسي والجنساني.

١٧ - وأوضحت أن حماية المرأة وتمكينها وتحريرها من الأولويات الأساسية للوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، التي تركّز على حقوق المرأة وحصولها على التعليم ودورها التحويلي وقدرتها على مباشرة الأعمال الحرة. وقد أيدت إيطاليا جميع قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، وهي تشجع تنفيذ هذه القرارات على الصعيدين الوطني والدولي.

١٨ - **السيدة زاهر** (ملديف): قالت إنه بسبب تراث المساواة في بلدها، لم تعرف النساء مطلقاً التمييز في الالتحاق بالمدارس أو في العمالة، كما تمتعن دوماً بحق التصويت. بيد أنهن يواجهن تحديات كبيرة تتخذ ملديف خطوات للتصدي لها. فقانون العمالة يكفل إجازة الأمومة والأجر المتساوي عن العمل المتساوي ويحظر استخدام نوع الجنس أو الحالة الزوجية كأساس لإنهاء العمل. ويحدِّد قانون المساواة بين الجنسين مسؤوليات القطاع العام ومؤسسات الأعمال والمنظمات غير الحكومية وأرباب العمل الآخرين فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة، ويلزم الحكومة والأحزاب السياسية بضمان تكافؤ الفرص للنساء على جميع المستويات. ولعدد من السنوات، ألزمت الحكومة مجالس إدارات الشركات المملوكة للحكومة بأن تشغل النساء ٣٠ في المائة من مقاعدها. وأردفت قائلة إن ملديف لديها قوانين صارمة لمنع العنف ضد النساء وحماية ضحايا التمييز القائم على نوع الجنس، وإنها جرَّمت الاغتصاب في إطار الزواج في عام ٢٠١٤.

١٩ - **السيدة سليم** (أفغانستان): قالت إن جيلاً ممكَّناً ومشجَّعاً من النساء قد ظهر في أفغانستان. وأشارت إلى أن فريقاً نسائياً بالكامل في مجال الروبوتات قد شارك في منافسات دولياً في عام ٢٠١٨، كما أن قرابة ٢٠ في المائة من المرشحين في الانتخابات البرلمانية المقبلة من النساء. وبفضل السياسات الموضوعة منذ عام ٢٠٠١، تمثل النساء أكثر من ربع الموظفين الحكوميين. وأردفت قائلة إن حكومتها تواصل تعزيز حقوق المرأة عن طريق الوفاء بالتزاماتها العالمية المتعلقة بالتحرر من العنف والحصول على الخدمات التعليمية والصحية، وتنفيذ برنامج وطني لتمكين المرأة، وإنفاذ القوانين الوطنية المتعلقة بالحقوق والحماية المتساوية، والنهوض بالمرأة في الحكومة ومؤسسات الأعمال.

٢٠ - وأضافت أنه يجري تنفيذ خطة عمل وطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وأن النساء ينخرطن بفعالية نتيجة لهذه الخطة في صياغة مستقبل البلد. وأكدت أن إسهام النساء في السلام والأمن في أفغانستان بات أكثر أهمية من أي وقت مضى، وأن نسبة النساء في المجلس الأعلى للسلام ارتفعت من ١١ إلى ٢٠ في المائة.

٢١ - ومضت تقول إن جهود مكافحة العنف ضد النساء تشمل تعيين نائب للمدعي العام معني بالقضاء على العنف ضد المرأة، وإعداد استراتيجية وطنية بشأن العنف ضد المرأة، واعتماد قانون يجرم التحرش بهن. وأفادت أن الحكومة قامت مؤخراً أيضاً بإطلاق مشروع للتنمية الريفية من شأنه تحسين الظروف المعيشية للأرامل والنساء الفقيرات.

٢٢ - **السيدة شلاين** (إسرائيل): قالت إن أغنية ''لعبة (Toy)'' للفنانة الإسرائيلية نيتا بارزيلاي الحائزة على جائزة مسابقة الأغنية الأوروبية ''أوروفيزيون'' عظّمت صوت صرخة الغضب العالمية ضد التحرش والعنف الجنسيين. وفي الاجتماع الثاني عشر للجنة وضع المرأة، الذي عُقد في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٧، عرضت إسرائيل مشروع قرار بعنوان ''منع التحرش الجنسي في مكان العمل والقضاء عليه'' (E/CN.6/2017/L.4) واضطلعت بعد ذلك بدور رائد في إنشاء ''مجموعة أصدقاء القضاء على التحرش الجنسي''.

٢٣ - وأضافت أن إسرائيل تعمل على تعزيز حقوق المرأة وتمكينها من خلال الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف في بلدان مختلفة. وتوفر وكالتها المعنية بالتعاون والتنمية دورات دراسية للمنظمات الحكومية وغير الحكومية بشأن تقديم الدعم للنساء المزاولات للأعمال الحرة. وتنظم الوكالة أيضاً المؤتمر الدولي للقيادات النسائية.

٢٤ - **السيدة لوبيز ماركوشيو** (المكسيك): تكلمت بصفتها مندوبة عن الشباب، فقالت إن ثمة حواجز هيكلية تعرقل النهوض بالمرأة في مختلف أنحاء العالم. وأشارت إلى أن الانتخابات التشريعية التي جرت مؤخراً في بلدها، والتي حققت فيها النساء التكافؤ بين الجنسين، برهنت على فعالية الاستثمار الاستباقي والعمل الإيجابي. وتدخل أعداد متزايدة من النساء في المكسيك القوات المسلحة وأجهزة الأمن العام، ومؤخراً عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلاوة على ذلك، من شأن الإصلاحات القانونية التي جرت مؤخراً أن تفضي إلى تغيير هيكلي وثقافي حقيقي. وأكدت أن المكسيك تعلمت من البلدان والبرامج الناجحة الأخرى، كما تبادلت مع غيرها ممارساتها الجيدة.

٢٥ - وقالت إنه على الصعيد المتعدد الأطراف، تعترف المكسيك بالنساء كعامل من عوامل التغيير في بلدانهن الأصلية وبلدان مقصدهن، وهي قد انضمت إلى مقدمي مشروع قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء (A/HRC/38/L.1/Rev.1) الذي يحث الدول، في جملة أمور، على ضمان الاستقلالية الجسدية للنساء وحقهن في البت بحرية في جميع المسائل المتعلقة بصحتهن الجنسية والإنجابية. وأضافت أن حكومتها تواصل أيضاً جهودها الرامية إلى تعزيز الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الثانية والستين للجنة وضع المرأة، لا سيما فيما يتعلق بلجوء المرأة إلى القضاء؛ وأهمية قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات؛ وأهمية التكنولوجيا للمرأة الريفية.

٢٦ - وأردفت قائلة إن القلق يساور المكسيك بشأن الاستقطاب في المنتديات المتعددة الأطراف، الذي يفضي إلى الركود. وتدين المكسيك بوجه خاص الهجمات على المساواة بين الجنسين داخل اللجنة الثالثة. وأضافت أن المكسيك ستواصل الدعوة إلى الحق في الصحة الإنجابية والجنسية كعنصر أساسي للتمكين. وفيما يتعلق بتركيز هذه الدورة على الأشكال المتداخلة من التمييز، أكدت أهمية الاعتراف بجميع المنظمات النسائية وتعبئة دعم الرجال والفتيان.

٢٧ - وقالت إن المكسيك، من خلال مركزها العالمي للامتياز في الإحصاءات الجنسانية الذي أنشئ بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ستواصل العمل مع منظومة الأمم المتحدة والآليات الإقليمية على تحسين النظم الإحصائية وتوليد البيانات والإحصاءات بغية إرشاد السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وحثت الدول الأعضاء على توحيد جهودها بشأن الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة لأن هذا الهدف، وفقاً للاتجاهات الإحصائية الحالية، لن يتسنى بلوغه في غياب إجراءات متعددة الأطراف أكثر تقدمية.

٢٨ - **السيدة إينانك أورنيكول** (تركيا): قالت إن الدستور التركي، الذي يعترف بالنساء والرجال كأفراد متساويين، قد جرى تعديله لإدخال مفهوم التمييز الإيجابي لصالح الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. وأكدت أن حكومتها تظل ملتزمة بتحسين المستويات المعيشية للنساء والفتيات وضمان مشاركتهن الكاملة والمتساوية في جميع مجالات الحياة. وتُركز حكومتها على منع جميع أشكال التمييز ضد المرأة والفتاة، ومكافحة العنف ضدهما، وضمان تمكينهما. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، اعتمدت الحكومة ورقة استراتيجية وخطة عمل بشأن تمكين المرأة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣، وهي الخطة التي سيجري تنفيذها بالتعاون مع المجتمع المدني والجامعات والقطاع الخاص.

٢٩ - وذكرت أن تركيا ترى في هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤسسة رئيسية وشريكاً ضرورياً وأنه يسرها أن تستضيف مكتبها الإقليمي

لأوروبا وآسيا الوسطى. وتولي تركيا أهمية خاصة لإحراز تقدُّم بشأن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وذلك بصفتها بلدا يستضيف ٤ ملايين من الأشخاص المشردين. وتواصل تركيا تلبية احتياجاتهم الإنسانية والتعليمية والصحية واتخاذ تدابير قوية لمنع الاتجار بالنساء والفتيات اللاجئات، اللاتي ينتظرهن دورٌ هام سيضطلعن به في مستقبل بلدانهن.

٣٠ - **السيدة تيرنر** (جامايكا): قالت إن جامايكا، بصفتها عضواً في مجموعة مناصري التمكين الاقتصادي للمرأة، تظل ملتزمة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والامتثال للصكوك الدولية المتعلقة بالشؤون الجنسانية. وإقراراً باستمرار الحاجة إلى تعزيز أطرها التشريعية والسياساتية المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات، تقوم حكومتها حالياً باستعراض قوانينها بشأن العنف العائلي وتعاريف الجرائم المرتكبة ضد الشخص والعنف العائلي. وأضافت أن حكومتها تنفذ أيضاً خطة عمل للقضاء على العنف الجنساني وأنها وقّعت مؤخراً مذكرة تفاهم مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن تمويلها. وأعربت عن امتنان وفدها لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركائها الآخرين على ما يقدمونه من دعم ومساعدة.

٣١ - وذكرت أنه من أجل تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني، أنشأت جامايكا جهات تنسيق للشؤون الجنسانية في جميع الوزارات والإدارات والوكالات. كما حصلت ٢٩ وزارة وإدارة ووكالة على ختم شهادة المساواة بين الجنسين لتعزيز المساواة بين الجنسين في مكان العمل. وتعمل الحكومة بشكل حثيث على بدء النظر في مشروع قانون بشأن التحرش الجنسي.

٣٢ - **المونسينيور غريزا** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن البابا فرانسيس وصف الاتجار بالبشر بأنه جريمة ضد الإنسانية وحث على اتخاذ إجراءات لمكافحته، بما في ذلك معالجة الطلب على الخدمات الجنسية. وتساعد الراهبات الكاثوليكيات في مختلف أنحاء العالم في مكافحة الاتجار بالبشر من خلال شبكة تليثا كوم وعن طريق الاستثمار في تعليم النساء والفتيات وتوظيفهن. وأعرب عن إدانة الكرسي الرسولي لا للعنف ضد المرأة بجميع أشكاله فحسب، لكن أيضاً للتنميطات الضارة التي تبرر وتعزز التمييز ضدهن. وفي ضوء الآثار الكارثية للعنف العائلي، يحث الكرسي الرسولي الدول على استخدام كل صك قانوني ممكن لمنع ذلك العنف وتعزيز ثقافة اللاعنف. وأضاف أن البابا أدان أيضاً ”ثقافة الإهدار“ التي تهمل الأطفال الرضع والأشخاص المسنين باعتبارهم مصدر إزعاج أو عديمي الفائدة. وأخيراً، يجب من أجل بناء غد مشرق العثور على سبل لتقدير ودعم النساء الكثيرات اللاتي يحافظن على الأسر والمجتمعات ويغيرونها.

٣٣ - **السيد شي** يوفينغ (الصين): قال إن التنمية غير المتكافئة تُشكِّل عقبة كبرى أمام النهوض بالمرأة. وينبغي تعزيز حقوق ومصالح المرأة على نحو شامل، عن طريق القضاء على الفقر وتشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي الكلي، وكذلك عن طريق ضمان حصول النساء والفتيات على نصيبهن الكامل والمتساوي من ثمار التنمية.

٣٤ - وقال إنه وفقاً لمفهومي التعاون المفيد لجميع الأطراف والمجتمع ذي المستقبل المشترك، ينبغي للبلدان المتقدمة الوفاء بالالتزامات المقطوعة في اجتماع قادة العالم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وينبغي لها أيضاً تعزيز المساعدات المالية والتقنية إلى البلدان النامية، بما في ذلك بناء القدرات، كما ينبغي لها تقوية استجابتها للتحديات المشتركة التي تعرقل تنمية المرأة، مثل تغير المناخ وأزمة اللاجئين والمهاجرين.

٣٥ - وذكر أنه ينبغي لجميع البلدان اعتماد تدابير شاملة لإنهاء العنف ضد المرأة. وينبغي لها أيضاً تعزيز الثقافات الشاملة للجميع، ودحض الأفكار والأعراف غير المواكبة للعصر ونبذها، وإنهاء التمييز ضد المرأة. وينبغي لها كذلك تحسين السياسات والتشريعات، وتقوية الرصد، وكبح الاتجار بالنساء والفتيات والتحرش الجنسي والعنف الجنسي، كما ينبغي لها الاستجابة بفعالية للتحديات الجديدة مثل إساءة استعمال الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي.

٣٦ - وأردف قائلاً إن الصين نفذت خططاً وبرامج وطنية لتنمية بالمرأة، وأنشأت آلية وطنية لتنسيق العمل الجاري بشأن المرأة والطفل، واعتمدت أكثر من ١٠٠ قانون ولائحة لحماية حقوق المرأة. وأضاف أن المرأة في عام ٢٠١٦ كانت تمثل ٤٣ في المائة من القوى العاملة على المستوى الوطني وأكثر من نصف الطلاب الجامعيين. ويكاد انتشار الولادة في المستشفيات يكون شاملاً.

٣٧ - وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، ذكر أن الصين تفي بالتزاماتها المقطوعة في اجتماع قادة العالم. وإضافة إلى ذلك، استضافت الصين مؤخراً المنتدى الصيني العربي الثاني للمرأة وحلقة عمل للنساء المسؤولات في أوروبا الشرقية من أجل تعميق التعاون مع النساء في البلدان المعنية. وستواصل الصين دعم أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الوكالات، وتقوية التبادلات والتعاون مع البلدان

الأخرى، وبذل قصارى جهدها لمساعدة البلدان النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٨ - **السيدة كالامونا** (زامبيا): قالت إن الهدف من قانون بلدها عن الإنصاف والمساواة بين الجنسين لعام ٢٠١٥ هو تعزيز الإنصاف والمساواة بين الجنسين باعتبارها مسألة شاملة. وبالإضافة إلى برنامج تنمية المرأة الذي يوفر الائتمانات البالغة الصغر للنساء الضعيفات، تنفذ زامبيا حاليا مشروع ''تعليم الفتاة وتمكين المرأة وسبل عيشها''، الذي ساعد بالفعل ٠٠٠ ١٥ من الفتيات اللاتي يعيشن في حالة فقر مدقع على دفع رسوم مدارسهن الثانوية، وقدم المنح الإنتاجية ووفر التدريب على الأعمال التجارية لعدد من النساء يبلغ ٠٠٠ ٢٢ امرأة. وهناك مبادرة أخرى تدعى ''مشروع التنمية الزراعية عبر تحسين سلسلة الإمداد'' من شأنها تحسين سبل عيش نساء الأرياف وشبابها.

٣٩ - وقالت إن زامبيا تعزز إمكانية حصول الفتيات على التعليم بإلزام المدارس بأن تسجل عدداً متساوياً من الفتيات والفتيان عند مستوى الدخول، وأن تنفذ سياسة إعادة الالتحاق بالدراسة، وبناء المدارس الابتدائية والثانوية. ومع أن المساواة بين الجنسين قد تحسنت، لا تزال الفتيات تواجهن حواجز عديدة الكثير منها مالي. وبدأت الحكومة، في استجابة منها لعدد الفتيات اللاتي يتركن المدرسة عند بداية الحيض، بتوزيع الفوط الصحية المجانية على الفتيات في المناطق الريفية وتخوم المدن.

٤٠ - **السيدة فيلدمان** (أستراليا): قالت إن المساواة بين الجنسين تشكل قيمة أساسية من القيم التي تأخذ بها أستراليا. وإنها، في الوقت الذي ترحب فيه بالتقدم المحرز نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الأمانة العامة، تحث جميع وكالات الأمم المتحدة على الوفاء بالتزامها إزاء خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأشارت إلى أن حالات الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي التي كشف عنها مؤخراً داخل منظومة الأمم المتحدة هي حالات تستحق الشجب. وأبدت ترحيبها بموقف الأمين العام المتمثل في عدم التسامح مطلقا وحثته على ريادة عملية إصلاح للثقافة التي تشكل أساس هذه التصرفات غير المقبولة.

٤١ - وقالت إن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات يستلزم نُهُجاً منسقة ومتعددة القطاعات وتغييرات في المواقف. وإن الإجراءات الوطنية تُوجّه من خلال خطة الحكومة الوطنية للحد من العنف ضد المرأة وأطفالها للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٢، بينما تتضمن جهودها الدولية مساهمات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. وإن تحكم المرأة بجسدها هو شرط أساسي لتحقيق المساواة الكاملة، وإن أستراليا تلتزم منذ أمد طويل بتعزيز وتقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

٤٢ - **السيدة إرشادي** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن النهوض بالمرأة هو شاغل عالمي يتطلب استجابة عالمية. وفي السنوات الأخيرة، تسبب كل من التطرف العنيف والإرهاب في معاناة للنساء والفتيات لا يمكن تصورها، وظلت الجزاءات الانفرادية غير المشروعة، مثل تلك المفروضة على بلدها، تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان للمواطنين الأبرياء، مما يترك أثراً قاسيا بشكل خاص على النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى.

٤٣ - وأفادت بأن التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية في جمهورية إيران الإسلامية يكاد يكون شاملاً، وإن عدد طالبات الجامعات مستمر في النمو. وأعربت في هذا الصدد عن إشادتها بالراحلة مريم ميرزاخاني، عالمة الرياضيات الإيرانية التي كانت أول امرأة تحصل على جائزة ''Fields Medal''.

٤٤ - وقالت إن المرأة باتت تشغل المزيد من المناصب في السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، وينبغي أن تخصص لها، بحلول نهاية الخطة الإنمائية الوطنية السادسة، نسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة من المناصب الإدارية في القطاع العام. ومن أجل توفير المزيد من الحماية القانونية، تتولى حكومتها إعداد مشروع قانون شامل عن حماية المرأة من العنف سيعرض قريبا على البرلمان. وقد نظمت إيران في آذار/مارس ٢٠١٨ اجتماعاً دولياً بشأن المرأة السلام والأمن المستدامين من أجل النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن.

٤٥ - *ترأس الجلسة السيد كوفاتشيك (سلوفاكيا).*

٤٦ - **السيد باستيدا بيدرو** (إسبانيا): قال إن بلده يعتبر المساواة بين الجنسين أولوية محلية ودولية. وعلى المستوى الوطني، نالت المرأة أول أغلبية لها في مقاعد مجلس الوزراء في إسبانيا. وإن التزامها بالمساواة بين الجنسين يتجلى في صكوك مثل قانون المساواة بين الجنسين لعام ٢٠٠٧ وميثاق الدولة لمكافحة العنف الجنساني. وإن العمل يجري حاليا على إعداد الخطة الاستراتيجية لتكافؤ الفرص للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، وهي خطة تستهدف القضاء على الاستغلال الجنسي وسد الفجوة في الأجور مع تشجيع المرأة على التدريب والعمل في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

وأكد أن إسبانيا ستواصل تعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل واضطلاعها بدور قيادي في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، داخل البلد وخارجه.

٤٧ - وأضاف قائلاً إن إسبانيا قد تولت على الصعيد الدولي قيادة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وإن إسبانيا، بعد أدائها دورا رياديا في اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بشأن تحسين تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ساعدت في إطلاق شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن، وشاركت في رئاسة فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن. وكانت أيضا واحداً من البلدان الرئيسية المقدمة لقرار مجلس الأمن ٢٣٣١ (٢٠١٦) عن الاتجار بالأشخاص في سياق النزاعات المسلحة.

٤٨ - وانتقل إلى الحديث عن الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة، فقال إن إسبانيا شريكة في الدعوة إلى العمل من أجل الحماية من العنف الجنساني في حالات الطوارئ، وهي تدعم مشاريع هيئة الأمم المتحدة للمرأة الرامية إلى تعزيز التصدي للعنف الجنسي، وقد أسهمت في النداء الخاص للجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن العنف الجنسي. وقدمت أيضاً دعما نشطا لمبادرة ''تسليط الضوء''. وأكد أنها ستواصل العمل داخل منظومة الأمم المتحدة لحماية وتعزيز الاتفاقات والالتزامات الدولية بشأن حقوق الإنسان للنساء والفتيات، ولدعم جميع الجهود الرامية إلى مكافحة التمييز ضدهن.

٤٩ - **السيدة إلرتسدوتير** (آيسلندا): قالت إن لبلدها تجربة مباشرة فيما يتصل بالإمكانات الهائلة للمساواة بين الجنسين، وإنه سيواصل الدعوة من أجل إعمال حقوق الإنسان للمرأة أثناء فترة عضويته في مجلس حقوق الإنسان. ورأت أن تحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٣٠ سيحتاج إلى دعم الرجال، ولا سيما أولئك الذين لديهم القدرة على التأثير من أجل إحداث التغيير. وأفادت بأن رئيس آيسلندا، وفاء بالتزامه بوصفه من مناصري حملة تضامن الرجال مع النساء (HeForShe IMPACT)، قد ساعد على إطلاق مبادرة صالونات الحلاقة، التي تشجع الرجال على الاضطلاع بدور ريادي في الكفاح من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

٥٠ - وأضافت قائلة إنه، مع أن آيسلندا قد دأبت على تسجيل أفضل درجة على صعيد كل من المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين والمؤشر العالمي للمرأة والسلام والأمن، فإنها لا تزال تعمل على تحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين. وقد سنت، في الآونة الأخيرة، قانوناً يلزم أرباب العمل بالحصول على شهادة الأجر المتساوي وفق معيار الأجور المتساوية المستند إلى مقاييس المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. وأعربت عن الأمل في القضاء على الفجوة في الأجور بين الجنسين بحلول عام ٢٠٢٢.

٥١ - **السيد غيرتزي** (ناميبيا): قال إنه مع أن حقوق المرأة معترف بها في دستور وقوانين بلده، فإن تحقيق المساواة بين الجنسين يتطلب المشاركة والإرادة السياسية. وأكد أن الأحزاب السياسية في البلد، من خلال اعتمادها طوعاً قاعدة المناصفة، قد أتاحت الإمكانية لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في البرلمان. وفي عام ٢٠١٨، استضافت ناميبيا الدورة الرابعة لبرلمان المرأة الريفية الذي يهدف إلى تعزيز فهم العمليات البرلمانية وتمكين المرأة الريفية. وأفاد بأنه منذ أن قامت ناميبيا بدور رائد في الجهود الرامية إلى اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، زادت من تمثيل المرأة في كل من قواتها المسلحة وقوات شرطتها ودوائرها الإصلاحية، مما جعلها رائدة على المستوى الإقليمي في هذا المجال. ومن أجل تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، أطلقت ناميبيا مؤخرا برنامج تسريع المشاريع المملوكة للنساء. وأشار إلى أن ناميبيا لا تزال تعاني من انتشار العنف القائم على نوع الجنس، وأنها تدرك الحاجة إلى إحداث تغييرات في معاييرها الاجتماعية.

٥٢ - **السيد ري** سونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن المرأة في بلده تشارك مشاركةً نشطة في الحياة السياسية والعامة على قدم المساواة مع الرجل. وإن حقوقها محمية بالقانون، وقد اتُّخذت خطوات كبيرة في تحسين صحة المرأة وبيئة عملها وظروفها المعيشية. وأكد أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتعاون تعاونا وثيقا مع المنظمات الدولية التي تعزز حقوق المرأة وصحتها، وهي قد قدمت التقرير الجامع لتقاريرها الدورية الثاني إلى الرابع إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وأشار إلى أن بلده سيواصل السعي نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات في هذا المجال.

٥٣ - وأضاف قائلاً إنه، في معرض الإشارة إلى أن اليابان ما زال يرفض قبول المسؤولية القانونية عن الاستعباد الجنسي لما يزيد عن ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة كورية أثناء الحرب العالمية الثانية، يهيب بذلك البلد أن يقر رسمياً بما ارتكبه في السابق من جرائم بحق البشرية وأن يعتذر للضحايا وأن يقدم لهن التعويض الحقيقي.

٥٤ - ودعا أيضا إلى الإعادة الفورية للنساء الاثنتي عشرة اللاتي اختطفتهن جمهورية كوريا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الجمهورية كوريا إلى وطنهن، بمن فيهن السيدة كيم ريون هوي، وإلى نشر نتائج التحقيق، وفق روح كل من إعلان بانمونجوم لتحقيق السلام والازدهار وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية وإعلان بيونغ يانغ المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٥٥ - **السيد بارك** تشول - جو (جمهورية كوريا): قال إن وفده يرحب بسياسة عدم التسامح إطلاقاً التي وضعها الأمين العام بشأن الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي في منظومة الأمم المتحدة، وإنه سيواصل دعم الجهود المبذولة لتعزيز الاستجابات المؤسسية. وأشار إلى أن جمهورية كوريا تنفذ خطتها الثانية لسياسات المساواة بين الجنسين، التي تركز على تعزيز الوعي بالمساواة بين الجنسين وسد الفجوات الجنسانية في مكان العمل والقضاء على العنف ضد المرأة. وإنها تنفذ أيضا خطة لتحسين تمثيل المرأة في القطاع العام، مما أدى إلى زيادة مطردة في عدد النساء في الوظائف العامة وزيادة الدعم المقدم للنساء اللائي شهدت حياتهن الوظيفية انقطاعا.

٥٦ - واختتم قائلاً إن جمهورية كوريا، إدراكاً منها للتجربة المؤلمة التي خاضتها ''نساء المتعة'' الكوريات، أطلقت مؤخرا مبادرة العمل من أجل المرأة والسلام، التي ستنفذ مشاريع للتعاون الإنمائي من أجل تلبية احتياجات النساء والفتيات الناجيات من العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، بالتعاون الوثيق مع كل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ومن المقرر أيضا عقد مؤتمر سنوي دولي يخصص للمرأة والسلام والأمن.

٥٧ - **السيدة ميينت** (ميانمار): قالت إن بلدها يعكف على تنفيذ خطة استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة ويعمل مع المنظمات النسائية من أجل تعزيز دور المرأة في المجتمع. وتقوم الحكومة، منذ عام ٢٠١٢، بتنفيذ مشروع البنك الدولي للتنمية الريفية الذي يعود بالنفع على العديد من النساء الريفيات في البلد. ومن أجل تسخير التكنولوجيا لتمكين المرأة، أطلقت الحكومة تطبيقي الهواتف المحمولة iWoman و SMART Myanmar. كما قدمت في الآونة الأخيرة قانونا بشأن العنف ضد المرأة إلى البرلمان، وأخذت تنظم حلقات عمل للتوعية بالعنف الجنساني في جميع أنحاء البلد.

٥٨ - وأفادت بأن ميانمار تتعاون بشكل فعال مع كل من رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) ولجنة المرأة واللجنة المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها التابعة للآسيان، وكذلك مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت حكومتها لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في ولاية راخين منذ الهجمات الإرهابية التي شنها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بما في ذلك العنف الجنسي. وفي هذا الصدد، تشارك الحكومة حالياً في تنسيق بيان مشترك مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

٥٩ - وقالت إن الاتجار بالأشخاص، ولا سيما بالنساء والفتيات، يحظى باهتمام خاص من جانب ميانمار، التي تعمل على نحو وثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ومع الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل مكافحة هذه الآفة. ويجري استعراض وتعديل قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٥ لمواجهة التحديات الحالية، وتتولى الحكومة تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص. وتتولى أيضاً تنفيذ برامج إعادة الإدماج وإعادة التأهيل للأشخاص المتاجر بهم.

٦٠ - *السيد سايكال (أفغانستان): استأنف رئاسة الجلسة.*

٦١ - **السيد بانايوتوف** (بلغاريا): قال إن بلده حدد المساواة بين الجنسين بوصفها أولوية لترشحه لعضوية مجلس حقوق الإنسان. وقال إن حكومة بلده تهتم اهتماما خاصا، في سياساتها المحلية، بتحسين مشاركة المرأة في سوق العمل، والحد من الفوارق بين الجنسين في الأجور والدخل، وتعزيز المساواة بين الجنسين في عمليات صنع القرار وتغيير القوالب النمطية الجنسانية. وهي تعمل بجد على تعزيز تمكين المرأة عن طريق التعليم، وتنفذ العديد من الاستراتيجيات والخطط الرامية إلى تشجيع مشاركتها في القيادة، التي تشمل التمويل المحدد الأهداف والتدابير الرامية إلى ضمان المساواة في المعاملة والمساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية. وأضاف أن *تقرير الفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٧* الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي وضع بلغاريا في المرتبة الثامنة عشرة بين ١٤٤ بلدا تمت المقارنة بها.

٦٢ - **السيدة أحمد** (السودان): قالت إن الدستور السوداني يكفل المساواة بين الجنسين في الحياة العامة. وتتمتع المرأة في السودان بالمساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية، وكذلك في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية. وقام السودان بتعزيز تشريعاته المتعلقة بالعنف ضد المرأة، واعتماد استراتيجية وطنية للقضاء على العنف الجنساني، وإنشاء وحدة

متخصصة لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات ووحدة شرطية لحماية الأسرة والأطفال. ويعمل أيضا على إنشاء قاعدة بيانات عن العنف ضد المرأة من أجل تعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة.

٦٣ - وقالت إن السودان اعتمد قانونا في عام ٢٠١٤ لمكافحة الاتجار في البشر، وخاصة النساء والفتيات، ونظمت الحكومة حملة توعية وطنية من أجل القضاء على ختان الإناث، نجحت في خفض نسب تفشي هذه العادة في جميع أنحاء البلد. وأنشأت الحكومة أيضا وحدة داخل مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لشمال السودان لدعم المرأة في المناطق المتضررة من النزاع. وعلاوة على ذلك، وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية، يسعى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالسودان في دارفور إلى مكافحة الزواج المبكر والعنف الجنسي والتحرش الجنسي في هذا الإقليم ويعمل على تعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية للرعاية الطبية والقانونية لضحايا العنف الجنسي الصادرة عن منظمة الصحة العالمية. وتحقيقا لهذه الغاية، تُقدَّم دورات تدريبية متخصصة للعاملين في القطاع الطبي لمساعدتهم على تقديم مساعدة ملائمة إلى ضحايا العنف الجنسي. ونُظِّمت أيضا دورات تدريبية بشأن العنف ضد المرأة لضباط الشرطة والأفراد العسكريين.

٦٤ - وأكدت أن الهجرة والفقر والنزاع المسلح وبعض العادات التقليدية تعرقل النهوض بالمرأة في السودان وعلى أهمية أن تراعي الجهات الدولية المعنية، عند وضع خطط واستراتيجيات لدعم المرأة والفتاة السودانية، اتباع نهج شامل يأخذ جميع هذه المسائل في الاعتبار. وسيواصل السودان مشاركته البناءة مع المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة المعنية والممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع التي زارت البلد في شباط/فبراير ٢٠١٨، من أجل مواصلة تعزيز جهوده لمكافحة العنف ضد المرأة والفتاة وكفالة احترام حقوقهن بالكامل.

٦٥ - **السيدة نغوين** لين هوونغ (فييت نام): قالت إن فييت نام ملتزمة بتعزيز مشاركة المرأة في السياسة، والحكومة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. أما على الصعيد الوطني، فهي تنفذ برنامج عمل وطنيا للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وبدأت مؤخرا تنفيذ خطة لدعم المنشآت التجارية الناشئة التي تملكها نساء. وعلاوة على ذلك، فهي تنظم منذ عام ٢٠١٦ شهر عمل سنوي بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين ومنع العنف ضد النساء والفتيات في الفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وأعربت عن امتنانها للأمم المتحدة لتعاونها ودعمها في تنفيذ ''الخطة استراتيجية الواحدة'' للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، التي تعطي الأولوية للتصدي لجميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات.

٦٦ - وأشارت إلى أنه في عام ٢٠١٧، ترأست فييت نام منتدى المرأة والاقتصاد الذي نظمته رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، حيث أُقرّت المبادئ التوجيهية للشمول الجنساني في بلدان الرابطة. وهي تعمل عن كثب مع الدول الأعضاء الأخرى على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع خطط وبرامج رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٦٧ - **السيد ساكوفي رومونغي** (رواندا): قال إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شكّلا حجر الزاوية في جهود التعمير الوطني التي أعقبت الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤. ومن المرجح أن تؤدي الاستعانة بمزيد من النساء في صنع القرارات العامة إلى الخروج بسياسات تعود بالنفع على النساء والأطفال والأسرة بصفة عامة. ومن ثم، فإن رواندا تؤيد تأييدا تاما استراتيجية الأمين العام للتكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، التي من شأنها أن تزيد من أهمية الأمم المتحدة وفعاليتها.

٦٨ - وأضاف أن الجهود الرامية إلى تشجيع مشاركة المرأة في الحكومة قد أفضت إلى وصول نسبة تمثيل المرأة إلى ٦٠ في المائة من مجلس النواب الرواندي و ٤٥ في المائة من مجلس الوزراء ونحو نصف أعضاء المحكمة العليا. وبذلت رواندا جهودا كبيرة فيما يتعلق بمواجهة العنف ضد المرأة، بما في ذلك إنشاء مراكز جامعة للخدمات تقدم مساعدة شاملة على مدار اليوم إلى ضحايا العنف الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العاصمة كيغالي شريك في برنامج المدن الآمنة التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٦٩ - وقال إن حكومة بلده نقحت الإطار القانوني لمكافحة الاتجار بالنساء والفتيات، وزادت عدد الدورات التدريبية في مجال إنفاذ القانون. وكثفت هيئات إنفاذ القانون أيضا الجهود الرامية إلى التصدي للاتجار بالبشر، بسبل منها زيادة الروابط الثنائية والمتعددة الأطراف مع هيئات إنفاذ القانون الأخرى، وأنشئت مديرية لمكافحة الاتجار بالبشر لتتولى تنسيق البحث عن الضحايا وإنقاذهم. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت برامج للخدمة الاجتماعية لتحديد النساء والأطفال المعرضين لخطر الاتجار ومساعدتهم. إلا أن رواندا لا تزال تواجه تحديات منها محدودية مهارات المرأة وفرص توظيفها

بسبب الأدوار والمسؤوليات الجنسانية، وهي تحديات تلتزم الحكومة بالتصدي لها.

٧٠ - **السيدة بادجيه** (غامبيا): قالت إن حكومة بلدها كثفت الاستثمارات في مجال تمكين المرأة في قطاع الزراعة والقطاع غير الرسمي، مع التركيز بوجه خاص على بناء قدرات النساء المشتغلات بالأعمال الحرة. وفي ضوء الفرص المحدودة المتاحة للمرأة للحصول على القروض، سيتم إنشاء صندوق للأعمال الحرة للنساء لتقديم التمويل البالغ الصغر وغيره من أشكال الائتمان. وأشارت إلى أن النساء والفتيات هن المستفيدات الرئيسيات من تدخلات الحماية الاجتماعية، التي تشمل التحويلات النقدية للحوامل الفقيرات، وبرامج تعزيز الأسرة، وخدمات الإعاقة والرعاية الصحية. ولا تزال غامبيا تواجه ارتفاع معدلات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، فضلا عن العنف ضد المرأة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث الذي حُظر في عام ٢٠١٥ ويعاقب عليه بغرامة كبيرة والحبس فترة تصل إلى ثلاث سنوات.

٧١ - وأردفت قائلة إن تنفيذ السياسة الجنسانية الوطنية للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ أدى إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني باعتباره من أولويات التنمية، وتحسين تقديم الرعاية الصحية، وزيادة المشاركة في صنع القرار، والحد من القوالب النمطية الجنسانية والتمييز بين الجنسين. وتواصل الحكومة إنفاذ قانون المرأة الذي يوفر جملة أمور منها حماية حق المرأة والفتاة في الحصول على تعليم جيد، ولا تزال ملتزمة بمواءمة السياسات المحلية مع الالتزامات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

٧٢ - **السيدة المنصوري** (تونس): قالت إن تحرّر المرأة التونسية بدأ في عام ١٩٥٦ بصدور مجلة الأحوال الشخصية. وعُزّزت حقوقها في عام ٢٠١٤ من خلال الدستور الجديد الذي يكرس مبدأ المساواة بين الجنسين، ومن خلال سحب التحفظات التونسية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي عام ٢٠١٧، سنّت تونس قانونا رائدا بشأن العنف ضد المرأة يحظر الإيذاء الجسدي والاقتصادي والنفسي. ومنذ ذلك الحين، اتُّخذت تدابير مختلفة لتنفيذه، من قبيل إنشاء أماكن لإيواء الضحايا، وإنشاء وحدات لإجراء التحقيقات الخاصة، وتدريس حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في المدارس. وعلاوة على ذلك، تعكف سبع وكالات تابعة للأمم المتحدة وثماني وزارات على وضع برنامج مشترك لمساعدة النساء ضحايا العنف. وأوضحت أن تونس أنشأت مؤخرا مجلس النظراء للمساواة واعتمدت خطة وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

٧٣ - واستدركت قائلة إن المرأة التونسية، على الرغم من كل ما تقدم، لا تزال تعاني من العنف والتمييز، ولا سيما في المناطق الفقيرة والريفية. وردا على ذلك، أنشأ الرئيس لجنة مكلفة بالتوصية بالإصلاحات المرتبطة بالحريات الفردية والمساواة، بهدف ضمان المساواة بين الجميع، بغض النظر عن الأصل أو الدين أو نوع الجنس أو التوجه الجنساني. وأصدرت اللجنة تقريرا يخضع للتقييم من جانب جميع أصحاب المصلحة.

٧٤ - **السيد آربيتر** (كندا): قال إن بلده لم يحقق المساواة بين الجنسين، وإنه يركز على المجالات التي لم يرق فيها إلى مستوى التوقعات، مثل المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية وتوفير فرص متكافئة لنساء وفتيات الشعوب الأصلية. وأضاف قائلا إن اللجنة باستطاعتها، خلال الدورة الثالثة والسبعين، تعزيز عملها من أجل مكافحة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه عن طريق التركيز على الفتيات المتزوجات بالفعل وأنواع الدعم الذي يحتجن إليه، وباستطاعتها بدء التصدي للتمييز والعنف ضد المرأة على شبكة الإنترنت عن طريق الاعتراف بهذه الممارسات على أنها من قبيل الخطاب الذي يحض على الكراهية. أما فيما يتعلق بقرارات الجمعية العامة بشأن المرأة والسلام والأمن، فقال إن التحدي يكمن في كفالة تنفيذها. وأردف قائلا إن اللجنة قد أحرزت تقدما مهما بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، مشيرا إلى أن كندا ستواصل العمل مع الدول الأعضاء الأخرى، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني بشأن هذه المسألة ذات الأولوية.

٧٥ - **السيدة كويل مورسيا** (بنما): قالت إن الحركات المناهضة لقتل النساء والتحرش والانتهاك الجنسيين، وإن نجحت في إرساء الدعم اللازم للتغييرات التشريعية والمؤسسية الحديثة، من المهم أن تواصل الاستماع إلى أصوات جميع النساء. ويستند النهج الذي تتبعه بنما في مجال النهوض بالمرأة إلى الاستقلال والتمكين في الميدان الاقتصادي، وتوفير الوقاية والرعاية لحمل المراهقات، وتعزيز المؤسسات المعنية بالشؤون الجنسانية. وفيما يتعلق بالاستقلال والتمكين في الميدان الاقتصادي، قالت إن حكومة بلدها لديها برنامجان لتعزيز استقلال المرأة وتمكينها في الميدان الاقتصادي: الأول يستهدف الأمن الغذائي والزراعة والآخر يوفر التدريب للنساء المشتغلات بالأعمال الحرة. وبالإضافة إلى ذلك، خصصت بنما

حصة للمرأة في مجالس إدارة الشركات ومؤسسات القطاع العام، ودعمت التحالف الدولي للمساواة في الأجور، وتعمل على تنفيذ خِتم المساواة بين الجنسين.

٧٦ - وقالت إن بنما تعمل على مكافحة الاتجار بالبشر من خلال آليات التنسيق المشتركة بين المؤسسات وحملات التوعية. وأكدت على التزامها بالقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٧٧ - **السيدة رشيد** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال يشكل عقبة رئيسية أمام النهوض بالمرأة الفلسطينية. وقد أحدثت خمسة عقود من العنف والموت أذى عاطفيا لا يمكن إصلاحه. ففي غضون ستة أشهر فقط منذ بدء مسيرة العودة الكبرى، قُتل ١٨٠ من الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين وجُرح أكثر من ٠٠٠ ١٧ شخص.

٧٨ - وأضافت أن الاحتلال أدى إلى حرمان المرأة الفلسطينية من التمكين الاقتصادي. وهو يقوض أيضا تعليم الفتيات الفلسطينيات اللاتي يتعرضن للمضايقة على يد القوات الإسرائيلية ويمنعن من الوصول إلى المدارس في نقاط التفتيش العسكرية. وفي عام ٢٠١٧، توقف التعليم المدرسي لنحو ٠٠٠ ٣٠ طفل بسبب شن الهجمات أو التهديد بشنها على المدارس، ودفع القصف الإسرائيلي المقترن بالزيادة الهائلة في عنف المستوطنين الكثير من الآباء والأمهات إلى إبقاء بناتهم في المنزل.

٧٩ - وقالت إن المرأة الفلسطينية تبدي رغم ذلك قدرا كبيرا من القوة والقدرة على الصمود. فالمرأة، التي طالما كان لها دور نشط في الاحتجاج السلمي، قد شاركت في مسيرة العودة الكبرى بأعداد غير مسبوقة. وهي قد أنشأت أيضا منظمات غير حكومية، ورابطات للأعمال التجارية، ومراكز لتقديم الخدمات القانونية والاستشارية حيث يدعم النساء بعضهن بعضا في مقاومة آثار الاحتلال التي تخص المرأة تحديدا، وفي النضال من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي والتحرّر من التمييز. ومع ذلك، بينما تعمل النساء على المطالبة بحقوقهن، شأنهن في ذلك شأن النساء في كل مكان، فإن الاحتلال لا يزال يؤدي إلى تفاقم هذه التحديات وترسيخها.

٨٠ - وقالت إن وفد بلدها يدعو مرة أخرى المجتمع الدولي إلى محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني على الفور، واتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء نصف قرن من الاحتلال الإسرائيل.

٨١ - **السيدة بلوط** (الجزائر): قالت إن حماية المرأة والنهوض بها يمثل أحد الأهداف الرئيسية لحكومة بلدها التي انضمت إلى العديد من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة. وأضافت أن مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات مكرس في الدستور الجزائري، وأن القانون الجزائري يحظر جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس نوع الجنس.

٨٢ - وشددت على أنه من دون مشاركة المرأة في الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة، سيكون من المستحيل على الدول تحقيق أي تقدم ملموس في هذا المجال. وذكرت أن الجزائر تؤمن إيمانا قويا بمبدأ الأجر المتساوي عن العمل المتساوي، وهي قد أطلقت عدة مبادرات لتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الوطنية، بما في ذلك نظام الأسرة المنتجة، ونظام الأسرة الريفية ونظام الائتمان البالغ الصغر الذي قدم قروضا صغيرة إلى أكثر من ٦٠ في المائة من نساء البلد. وأفادت بأن المرأة في الجزائر تشكل نسبة متزايدة من القوة العاملة الوطنية وتشكل أكثر من نصف السلك القضائي والعاملين في قطاعي التعليم والصحة. وأضافت أن سلطات بلدها ملزَمة بتعزيز المساواة بين الجنسين عند تعيين الموظفين في المناصب الإدارية العليا في جميع المؤسسات العامة.

٨٣ - وأوضحت أنه من منطلق الحرص على حماية المرأة وممتلكاتها ومواردها المالية، يحظر القانون الجنائي الجزائري جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف العائلي، والانتهاك الجنسي والإيذاء اللفظي، والإكراه أو العنف النفسي والاقتصادي. وقد شُدّدت عقوبات الهجر الأسري والتحرش الجنسي في الأماكن العامة، وأُنشئ صندوق وطني لتقديم الدعم للمطلقات اللواتي لديهن أطفال صغار. وذكرت أن الجزائر تقوم أيضا كل سنة، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، بمنح جائزة للجمعيات والأفراد الذين قدموا إسهامات مهمة بشكل خاص في الجهود المبذولة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة.

٨٤ - **السيد أونانغا ندجيلا** (غابون): قال إن بلده طرف في معظم الصكوك الرامية إلى تحسين المساواة بين الجنسين، وقد جعل من النهوض بوضع المرأة أولويةً وطنية. وأفاد بأن حكومة بلده أنشأت في عام ٢٠٠٧ وزارة للأسرة ومرصداً لحقوق المرأة والمساواة، وبدأت العمل في عام ٢٠١٠ بخطة للحماية الاجتماعية وللتأمين الصحي

الإلزامي. وأوضح أن برلمان بلده قد أقر، منذ بداية عقد المرأة الغابونية في عام ٢٠١٥، قانونا يقضي بتخصيص حصة قدرها ٣٠ في المائة للمرأة والمرشحين الشباب في الانتخابات البرلمانية. وذكر أنه على الصعيد الدولي، اشتركت غابون في تقديم مشروع قرار الجمعية العامة ١٨٩/٦٥ الذي أُنشئ بموجبه اليوم الدولي للأرامل.

تنظيم الأعمال

٨٥ - **الرئيس**: أشار إلى أن وفد بوروندي اقترح، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، خلال الجلسة الأولى للّجنة، التماس رأي قانوني بشأن الأساس القانوني المُستَند إليه لإدراج رئيس لجنة التحقيق المعنية ببوروندي في قائمة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المطلوب منهم تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين؛ وبشأن الأساس القانوني لحوار لجنة التحقيق مع اللجنة في ضوء الفقرة ٢٢ من قرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٣٩ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وقال إن أمين اللجنة قد أفاد بأن اللجنة وحدها هي التي يجوز لها أن تطلب هذا الرأي. وأوضح أن اللجنة كانت قد أرجأت في أعقاب ذلك قرارها المتعلق بدعوة رئيس لجنة التحقيق المعنية ببوروندي والخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال. وأوضح أن البعثة الدائمة لبوروندي أرسلت، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، إلى رئيس اللجنة نص طلبها للحصول على رأي قانوني، ثم جرى تعميمه على الوفود في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٨٦ - **السيد شارفاث** (النمسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، فقال إن قرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/٣٦ طلب إلى لجنة التحقيق المعنية ببوروندي أن تقدم تقريرا نهائيا خلال جلسة حوار تفاعلي في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة؛ وقال إن قرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٣٩ لم يبطل هذا الطلب. وقال إنه لا يجوز للجنة أن تكون انتقائية بشأن الطلبات فتحترم بعضها وتنحّي بعضها جانبا. وأوضح أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لن يعترض رسمياً على طلب الرأي القانوني، لكنه يأسف لأنه سيتسبب في مزيد من تأخير توجيه الدعوة، ويطلب من هذا المنطلق أن يتم توفير الرأي بأسرع ما يمكن.

٨٧ - **السيدة عبد القوي** (مصر)، يؤيدها **السيد عبد الحق** (الجمهورية العربية السورية): قالت إنه ينبغي احترام أي طلب رسمي توجهه دولة عضو إلى الأمانة للحصول على رأي قانوني أو على مزيد من المعلومات ومعالجته فور تلقيه، دون الحاجة إلى موافقة اللجنة عليه أو إلى نظرها فيه. وأوضحت أنه من حق وواجب الرئيس أن يضمن معالجة الطلبات التي توجهها الدول الأعضاء والشواغل التي تعرب عنها، وأنه يتعين على الأمانة تقديم المعلومات اللازمة قبل النظر في المسألة في إطار اللجنة. وحذّرت من أن عدم القيام بذلك قد يُعتبر انتهاكا لحق الدول الأعضاء في طلب معلومات أو إيضاحات من الأمانة. ورأت أنه ينبغي على الرئيس بناء على ذلك إحالة الطلب فورا إلى مكتب الشؤون القانونية.

٨٨ - **السيد سباربير** (ليختنشتاين)، متكلما أيضا باسم أستراليا وآيسلندا وسويسرا وكندا والنرويج ونيوزيلندا: قال إنه على الرغم من أن لجميع الدول الأعضاء حق طلب الحصول على رأي قانوني من مكتب الشؤون القانونية، فإنه لا داعي لطلب رسمي في الحالة قيد النظر. وشدد على عدم وجود مسوغ قانوني يبرر استبعاد رئيس لجنة التحقيق في بوروندي من الحوارات التفاعلية مع اللجنة. وقال إن أمين اللجنة قد شرح الأساس القانوني للقائمة المختارة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وسائر الخبراء المقرَّر أن يقدموا عروضا إلى اللجنة الثالثة في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. وأعرب عن تقدير كل من الوفود التي تكلم باسمها للمناقشات التفاعلية مع المكلفين بولايات وقال إنها لا ترى مبررا للتشكيك في هذه الممارسة.

٨٩ - **السيدة الموتشو** (المغرب): قالت إن وفد بلدها يود أن يعرف السبب الذي يكمن وراء عدم إدراج جلسة الحوار التفاعلي مع رئيس لجنة التحقيق المعنية ببوروندي في القائمة الأولية للمكلفين بولايات. وسألت عما إذا كانت هناك قاعدة واضحة تلزم اللجنة ككل بالموافقة على إرسال طلب الحصول على رأي قانوني، وما إذا كان يحق لبلد ما طلب الحصول على هذا الرأي بصورة فردية.

٩٠ - **السيدة كوراك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها لا يرى أن هناك أساسا لالتماس رأي قانوني، لا سيما من جانب دولة واحدة من الدول الأعضاء. فوفقا للنظام الداخلي، يجب أن تلتمس اللجنة ككل أي رأي قانوني، لا دولة واحدة فقط من الدول الأعضاء الحاضرة في جلسة اللجنة.

٩١ - **السيد شينغيرو** (بوروندي): قال إنه يتعين على اللجنة فقط، في الوقت الحالي، مناقشة النص المعروض عليها، لأن الطلب قد نوقش بالفعل في جلسة سابقة. ورأى أنه بالنظر إلى أن مسألة

حق بوروندي المشروع في طلب الحصول على رأي قانوني قد حُسمت، يلزم إرسال الطلب وتقيُّد جميع الوفود بالرأي المقدم.

٩٢ - **السيد كاشايف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يؤيد تماما طلب بوروندي لأن للدول حقَّ طلب الحصول على رأي من مكتب الشؤون القانونية. وقال إنه بالنظر إلى التفسيرات المختلفة لقرار مجلس حقوق الإنسان ذي الصلة، فإنه ينبغي طلب توضيحات.

٩٣ - **السيد كاستيلو سانتانا** (كوبا): قال إن وفد بلده يؤيد الطلب المقدم من وفد بوروندي. فأولا، ينبغي عدم الخلط بين الطلب المقدم إلى محكمة العدل الدولية الذي يتطلب موافقة اللجنة بكامل هيئتها، وبين طلب الحصول على رأي قانوني من مكتب الشؤون القانونية. ورأى أن لبوروندي كامل الحق في تقديم هذا الطلب دونما تدخل من الوفود الأخرى، وأن مسؤولية تنفيذ هذا الطلب تقع على عاتق الأمانة.

٩٤ - **السيد شي** يوفينغ (الصين): قال إن وفد بلده يعتقد أن من حق بوروندي طلب الحصول على رأي قانوني من مكتب الشؤون القانونية.

٩٥ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إنه يحق لأي دولة من الدول الأعضاء طلب الحصول على رأي قانوني، لكن قرار إحالة هذا الطلب إلى مكتب المستشار القانوني يعود إلى اللجنة أو إلى هيئة حكومية دولية أخرى. وأوضح أن أي طلب مقدم من هيئة حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة للحصول على رأي قانوني يجب أن يكون مقدما بناء على قرار من الهيئة المقدِّمة للطلب، دون أن يلزم بالضرورة اتخاذ ذلك القرار بتوافق الآراء. وقال إنه لا يتفق مع ما أكده بعض الوفود من أنه من حق أي دولة من الدول الأعضاء أن تطلب الحصول على رأي قانوني. فإذا كان من الصحيح القول بأنه يحق لأي وفد أن يرسل طلبا، فإن هذا الطلب لن يترتب عليه أثر ما لم توافق عليه الهيئة الحكومية الدولية المعنية، من خلال توافق في الآراء أو بعد إجراء تصويت عليه.

٩٦ - **السيدة كوراك** (الولايات المتحدة الأمريكية): سألت عما إذا كان قرار طلب الحصول على رأي قانوني سيُتَّخذ بالإجماع في حال عدم تقدم وفدها بطلب إجراء تصويت مسجل.

٩٧ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إنه يفترض أن اللجنة سوف تعتمد الاقتراح بتوافق الآراء، في حال عدم وجود أي طلب رسمي بإجراء تصويت.

٩٨ - **السيدة كوراك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يود، في هذه الحالة، أن يطلب إجراء تصويت على قرار طلب الحصول على رأي قانوني.

٩٩ - **السيد خشعان** (المملكة العربية السعودية): قال إن وفد بلده يؤيد الطلب الذي قدمته بوروندي. ورأى أنه ينبغي للجنة أن تغتنم الفرصة لتعزيز التعاون بشأن قضايا حقوق الإنسان وأن تطبق مبدأ الشفافية.

١٠٠ - **السيدة عبد القوي** (مصر)، يؤيدها السيد **كاستيلو سانتانا** (كوبا): قالت إن الاقتراح الداعي إلى إخضاع هذه المسألة للتصويت سينشئ سابقة سيئة.

١٠١ - **السيد شينغيرو** (بوروندي): قال إن وفد بلده لا يتفهم كيف يمكن للوفود التي تدعي أنها تؤيد سيادة القانون أن تحاول منع وفد آخر من ممارسة حقه المشروع في طلب الحصول على رأي قانوني. ورأى أنه إذا كانت اللجنة لا ترغب في إنشاء سابقة خطيرة، فإنه ينبغي أن يُسمح لطلب الحصول على رأي قانوني بالمضي قدما.

١٠٢ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إن العدد القليل جدا للحالات التي طلبت فيها الهيئات الحكومية الدولية للأمم المتحدة الحصول على رأي قانوني يشكل في حد ذاته أمرا ذا دلالة. وأوضح أنه بينما قُدمت هذه الطلبات في الماضي، من اللجنة الخامسة في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة على سبيل المثال، فإن اللجنة الثالثة لم تفعل ذلك قط، ومن ثم إذا قررت أن تلتمس رأيا قانونيا فسيشكل ذلك في الواقع سابقة. وقال إنه ينصح، نظرا لتأخر الوقت، بالمضي قدما في إجراء التصويت المطلوب.

١٠٣ - **السيد شينغيرو** (بوروندي)، يؤيده كل من **السيدة الموتشو** (المغرب)، و**السيدة عبد القوي** (مصر)، و**السيد كاستيلو سانتانا** (كوبا): قال إنه لا ينبغي إجراء التصويت قبل أن تبلغ الأمانةُ اللجنةَ بالقاعدة التي تنص على أن الرأي القانوني لا يمكن التماسه إلا من اللجنة ككل.

١٠٤ - **السيد خان** (أمين اللجنة): قال إنه لا توجد قاعدة إجرائية تنص على ذلك. وشرح أنه وفقا للممارسة الراسخة في الأمم المتحدة، لا يصدر المستشار القانوني آراءً قانونية إلا بناء على طلب من الهيئة الحكومية الدولية، لا من فرادى الدول الأعضاء أو من مجموعة من الدول الأعضاء.

١٠٥ - **الرئيس:** قال إنه نظرا لضيق الوقت، سُيؤجَّل التصويت إلى جلسة ما بعد الظهر.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٣:٢٠.